INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

قضية البدون ملف يعلوه الغبار وغيابٌ من ذاكرة الحكومة الكويتية

صوتت اليوم اللجنة التشريعية والقانونية بمجلس الأمة الكويتي على الاقتراح بقانون يمنح الجنسية الكويتية «لغير المسلم» وتعديل القانون السابق الذي يشترط أن يكون مسلماً.

خطوة إيجابية من أجل النهوض بحقوق الإنسان في دولة الكويت، فلم تعد الجنسية الكويتية تأخذ منحى ديني بل إنساني فهي خطوة تكمن في عدم إلزام الجنسية الكويتية بالدين الإسلامي سعياً نحو المزيد من الديمقراطية والانفتاح وإزالة إحدى شوائب قانون الجنسية في الكويت، وهي حق ومطلب أساسي لغير المسلمين ومن يعيش على أرض الكويت أو تربطه بها روابط اجتماعية وغيرها. هي فرصة لنشهد مزيج اجتماعي كويتي متنوع يمكن أن يُسهم في إغناء الكويت ثقافيا واجتماعيا ودينياً وتُجنب إحدى أشكال التمييز العنصري والأخص الديني.

لكن... ألم يكن أولى للمشرعين وخاصة في اللجنة التشريعية أن تكون من أولويتها معالجة ملف البدون وما يحمله من انتهاكات حقوقية وإنسانية بحق تلك الشريحة الاجتماعية فهناك أكثر من 130,000 من عديمي الجنسية يعيشون على أمل الحصول على الجنسية الكويتية منذ أكثر من 60 عاماً وإلى الآن لازالت أمورهم معلقة.

كما أن التغيير الديمغرافي الذي يمكن أن يُحدثه التجنيس لأعداد كبيرة في تركيب المجتمع الكويتي لذلك يجب أن تكون تلك العملية مدروسة ومحددة وتُلزم بأبعادها من هو الأحق في الحصول على الجنسية الكويتية. التجنيس الغير المدروس والذي لا يستهدف فئات بعينها يمكن أن تكون أبعاده

مدمرة على الشعب الكويتي أكثر منها على دولة الكويت ويمكن أن نصل إلى يوم لا يجد فيه المواطن الكويتي مكان على أرضه.

"إن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين."

هو نص المادة 29 من الدستور الكويتي الذي يكفل المساواة بين الناس، جعله المشرعون الكويتيون اليوم سلاح ذو حدين بعد استمرار حرمان البدون حق الحصول على الجنسية. خطوة تضع الحكومة الكويتية على المحك في استخدامه وبيان مدى حكمتها ونضوجها.

عديمي الجنسية ولدوا وترعرعوا على أرض هذا البلد الزاخر بالثروات والذي عُرف بالتطور والازدهار والديمقراطية بيد ان حكومة تلك البلد جردتهم من لقب المواطن لتمنحهم لقب البدون.

أول ما فعلته دولة الكويت بعد الاستقلال هو حرمان فئة البدون من حقوقهم الأساسية وجميع الامتيازات التي يتمتع بها المواطن العادي حسب ما ينص عليه دستور البلاد، فكانت حجتها أن البدون تعمدوا إلى اتلاف أدلة جنسياتهم من أجل الحصول على الامتيازات التي تقدمها الدولة لمواطنيها. كما تتذرع الحكومة بأن مساحة البلد والتوزع الديمغرافي للسكان بالإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد لا تسمح بالتجنيس الواسع النطاق في سعي منها إلى منح الجنسية وفق جرعات مدروسة، ولكن إلى متى ستماطل دولة الكويت في حل تلك الأزمة الإنسانية والاجتماعية؟؟ التي باتت نقطة سوداء في سجلها الحقوقي فقرار تجنيس 2000 أو 4000 شخص سنوياً لن يحل القضية قبل 50 عام خاصةً إذا ما علمنا أنه ليس من بين من يجنس احداً من فئة البدون.

ذاك القرار السابق صدوره أيضاً عن اللجنة التشريعية والقانونية يؤكد الرفض الضمني لحكومة الكويت في حل مشكلة البدون، فهي ببضع ساعات أو حتى أيام قامت بتعديل قوانينها بما يتناسب مع مصالحها رامية خلفها حقوق فئة شعبية كبيرة تربطها بأرض الكويت تاريخ طويل وولاء لا حدود له في خدمته فأغلبهم موجودين في الجيش الكويتي ويحمون دولة لا تعترف بهم.

يجب على الحكومة الكويتية أن تساوي بين فئات شعبها قبل أن تسمح لنفسها بتمرير قوانين لتزج بأشخاص لا ينتمون إلى أرضها وتهمل من ولد وترعرع على أرضها. لأن الحكومة افتعلت من قبل تغيير ديمغرافي سياسي بدء في عام 1991 بزجّ قرابة 700000 (سبعمائة ألف) مواطن جديد يحمل معظمهم الجنسية السعودية بالأصل ليتم تجنيسه مزدوجاً بالجنسية الكويتية.

تمارس الحكومة الكويتية بهكذا قرارات سياسة التمييز الممنهج بين سكانها في انتهاك للمادة 29 من دستورها التي تنص على "أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". كما تنتهك الحكومة اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1954 الخاصة بعديمي الجنسية التي تنص على "منح البدون كامل الحقوق الإنسانية التي يتمتع بها المواطنون كالعمل والتنقل والدراسة والزواج... إلى حين حصولهم على الجنسية".

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يطالب الحكومة الكويتية ب:

- ✓ حل مشكلة البدون فوراً ومساواتهم بالمواطنين الكويتيين.
- ✓ التوقف عن تعديل قوانينها بما يتناسب مع مصالحها السياسية تلبية لأجندات خارجية قبل إيجاد حل لمشكلة عديمي الجنسية لأن تلك القرارات يمكن أن تسهم بشكل كبير في إهمال الحقوق المستحقة لفئة البدون التي تعيش على أرض الكويت وهذا بحد ذاته انتهاك فاضح للمعايير والمواثيق الدولية والاعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ✓ تقديم ضمانات لتطبيق ذلك القرار ضمن آليات مدروسة تحقق أبعاده الإيجابية المرجوة على دولة الكويت وحقوق مواطنيها.

كما يطالب المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان:

- ✓ مجلس حقوق الإنسان بجلسة طارئة لمناقشة قضية البدون وإجبار دولة الكويت بوضع حلول جذرية لحل هذه الإشكالية وتسليط الضوء على انتهاكات دولة الكويت لحقوق البدون.
- ✓ إنشاء لجان أممية مختصة تشرف على معالجة تلك القضية لتجنب أي ذريعة للحكومة الكويتية في المماطلة بحل تلك القضية مؤكدين على حق أي مواطن في اكتساب الجنسية

ويرى المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان (ICSFT) أنه من المُعيب على دولة مثل الكويت التي شهدت ذلك التطور والانفتاح بأن تعجز على وضع حلول جذرية لقضية البدون واستمرار التعامل معها بشكل سلبي وعنصري حتى أصبحت نقطة سوداء في سجلها الحقوقي على مدى ستون عاماً.